إعادة ترميم الهوية الوطنية العراقية بعد العام 2003

م. سحر كامل خليل[*]

الملخص

ان الهوية الوطنية الجامعة لا تعني بالضرورة إن هناك أصلاً واحداً ينتمي إليه مجتمع ما: قومي أو ديني أو مذهبي أو لغوي في الدولة، وإن تنوع تلك المفردات الاجتماعية لا يعني بالضرورة إن لكل أصل ينبغي أن تكون له دولة أو إقليم فيدرالي شبه مستقل، فمفهوم الهوية الوطنية في الدولة الحديثة هي نتاج خصائص ثقافية واجتماعية يحملها غالبية مجتمع ما تكفي لأن تضفي الشرعية على الوضع الاجتماعي العام لتوجد التآلف المشترك الذي يحقق التماسك الاجتماعي والوحدة السياسية المنشودة. وهذا يقودنا إلى الاستنتاج الآتي، أن من الضروري إعادة ترميم الهوية الوطنية العراقية الجامعة التي تضررت بعد عام 2003 وهذا يتطلب توفير الحد الأدنى من الحقوق القانونية والدستورية التي تضمن المشاركة السياسية الفاعلة، وتوفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك من خلال بناء مؤسسات وتوظيف أدوات وآليات تضمن تطبيقه على ارض الواقع.

المقدمة

تضم معظم دول العالم في ثنايا أقاليمها وحدودها الجغرافية مجموعات قومية ودينية ومذهبية متنوعة، ولعل أبرز مثال على ذلك هو ما نجده في الهند الذي يصل التنوع الاجتماعي والديني واللغوي فيها إلى المئات، مما اضطرها في بعض المفاصل إلى الاعتماد على اللغة الانكليزية كقاسم مشترك للتفاهم بين مكوناتها، من دون أن

(*)(*) كلية اقتصاديات الاعمال، قسم ادارة المصارف.

يحدث ذلك خللا بهويتها الوطنية الهندية الجامعة التي توافق عليها مئات الملايين من الناس المتنوعين. ولم يؤثر عليها تسنم رئاسة الدولة فيها شخص يعتنق الإسلام ديناً. وكذا الحال في الفلبين التي هي الأخرى تمتاز بتنوع اللغات التي يستخدمها الناس في حياتهم اليومية، ناهيك عن الأصول العرقية المختلفة التي ينتمون إليها والديانات المتعددة التي يعتنقونها، واعتمادها ضمنا على اللغة الإنكليزية كلغة رسمية في مخاطباتها الرسمية إلى جانب اللغة الوطنية. لا بل إن الولايات المتحدة الأميركية ربما تعد من بين أغنى الدول تنوعاً في القوميات والأديان، إذ تجمعت فيها أقوام وأجناس وديانات من مختلف بقاع العالم، ورغم ذلك لم نجد يوما إن الهوية الوطنية الأميركية في خطر أو إنها في مأزق أو إن المجتمع الأميركي لا مناص سيشهد تفككاً نتيجة هذا التلون العرقي والديني والمذهبي. لا بل أن دخول بيتها الأبيض رجل أسود من أصول أفريقية لم يحرك مشاعر التمييز العنصري بين البيض والسود التي امتدت لعقود طويلة كان المجتمع الأميركي يعاني منها إلى حد قريب؛ ناهيك عن مجتمعات كثيرة في مختلف قارات العالم التي تشهد تلوناً مجتمعياً على مختلف أشكاله، ورغم ذلك فإنها وضعت لنفسها دساتير تحفظ الحد الأدنى للتعايش السلمي، وأجمعت على قيم ومبادئ لتشكل هويتها الوطنية .

مما تقدم فأن الهوية الوطنية الجامعة لا تعني بالضرورة إن هناك أصلاً واحداً ينتمي إليه مجتمع ما: قومي أو ديني أو مذهبي أو لغوي في دولة، وإن تنوع تلك المفردات الإجتماعية لا يعني بالضرورة إن لكل أصل ينبغي أن تكون له دولة أو إقليم فيدرالي شبه مستقل، فمفهوم الهوية الوطنية في الدولة الحديثة هي نتاج خصائص ثقافية واجتماعية يحملها غالبية مجتمع ما تكفي لأن تضفي الشرعية على الوضع الإجتماعي العام لتوجد التآلف المشترك الذي يحقق التماسك الإجتماعي والوحدة السياسية المنشودة.

وتكمن مشكلة البحث بما يفيد إن بناء أسس الدولة وتدعيم أركانها بالشكل الذي يعزز من وحدة إقليمها ويقوي من أواصر اللحمة الوطنية بين مختلف أطياف شعبها يعد أولى الخطوات الأساسية لإيجاد هوية وطنية جامعة، ومن ثم يأتي دور الحكومات

المتعاقبة التي هي الأخرى لها أدوار مهمة في تدعيمها من خلال المحور الوظيفي في كونها ضامنة للأمن وحافظة لحقوق مواطنيها على قدم المساواة، وما دون ذلك فإن عدم الشعور بالأمان والتمييز في التعاطي مع حقوق المواطنين لا شك سيوجد التناقضات داخل المجتمع الواحد ومن ثم يحفز الجماعات الإجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع إلى الإنكفاء باتجاه أصوله الفرعية.

تعاني الهوية الوطنية العراقية الجامعة من أزمة حادة نتيجة لتداعيات الاحتلال الأميركي والظروف غير الطبيعية التي رافقت ذلك الحدث الجلل وما بعده ، والذي على أساسه تأسس النظام السياسي الجديد واستكملت عملية بناء أركانه من دون أن يكون هناك اهتمام ملحوظ لإعادة تشكيل الهوية الوطنية التي ينبغي لها أن تتطور لتتساوى وتطلعات بناء عراق جديد

وفرضية بحثنا تتجسد بأن الدولة العراقية بعد العام 2003 أوجدت في ثنايا أسسها وأركانها عوامل تحط من سمو هويتها الوطنية الجامعة.

انتظم البحث في اربعة محاور، تناولنا في الأول منها تحديد المفاهيم وفي المحور الثاني توصيفاً للمجتمع العراقي لما قبل الاحتلال الأميركي في العام 2003. وفي المحور الثالث تناولنا موضوع الهوية الوطنية العراقية لما بعد الاحتلال. بينما قدمنا في المحور الرابع بعض المقترحات العملية التي تسهم في إعادة ترميم الهوية الوطنية العراقية الجامعة.

المحور الاول: تحديد المفاهيم :

ابتداءً لا بد لنا من تحديد المفاهيم الواردة في البحث ، فعلى الرغم من انتشار مفهوم الهوية وكثرة تداوله الا انه يوصف بالمفهوم الغامض ومتعدد الاوجه ولا يسبر غوره احد[1]

0

---

1 صموئيل هنتنغتون : من نحن؟ التحديات التي تواجه الهوية الامريكية ، ترجمة حسام الدين خضور، دار الرأي للنشر، دمشق ، 2005، ص 37.

الهوية والوطن لغةً واصطلحاً:

ان مصطلح الهوية في اللغة العربية ترد بمعان عدة ، فهي تعني (هوي) أي سقط من علو الى الاسفل ، وقيل الهوية البئر التي لا متعلق لها ، أي بمعنى البئر البعيد القعر[2].

ويرى د 0 ناظم الجاسور بأن الهوية في اللغة العربية هي مصدر صناعي مركب من هو ضمير للفرد الغائب، وعند الفارابي " هوية الشيء: عينه وتشخيصه وخصوصيته ووجوده المنفرد الذي لا تقع فيه اشراك"[3].

أما من الناحية الاصطلاحية فنجد ان مفهوم الهوية يعني بانها السمة الجوهرية العامة لثقافة من الثقافات لكن هذه السمة ليست ثابتة او جاهزة او نهائية كما يفهمها او يعرفها البعض احياناً وهي مشروع ثقافي مفتوح على المستقبل لكنه مشروع معقد ومتشابك ومتغير من العناصر المرجعية المنتقاة المادية والاجتماعية والذاتية المتداخلة والمتفاعلة مع التاريخ والتراث والواقع الاجتماعي[4].

كما يمكن تعريف الهوية بانها : الشفرة التي يمكن للفرد عن طريقها ان يعرف نفسه في علاقته بالجماعة الاجتماعية التي ينتمي اليها ، والتي عن طريقها يتعرف عليه

---

2 المنجد في اللغة والاعلام ، دار المشرق ، بيروت ،1986 ، ص 878 – ص 879؛ كذلك ينظر فائز صالح اللهيبي: اشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية ، مركز الدراسات الاقليمية ، ص 13، متوفر على الرابط: www.lasj.net

3 د 0ناظم عبد الواحد الجاسور : موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت ، 2008 ص 6730.

4 علي وتوت: في سؤال الهوية ، عراق واحد ، عن أي جنون نتحدث ، عن كتاب المواطنة والهوية الوطنية لمجموعة باحثين ، مؤسسة المعارف للمطبوعات ، بيروت ، 2008، ص 17.

الاخرون باعتباره منتمياً الى تلك الجماعة ، وهي شفرة تتجمع عناصرها المكونة لها على مدار تاريخ الجماعة وتراثها الابداعي وطابع حياتها.[5]

والهوية في اي مجتمع ليست امراً ثابتاً بل ترتبط بالمؤثرات الخارجية وبالتداول العلمي للافكار والثقافات ، كما ترتبط بالصراع على السلطة وعي الصراعات التي تتخذها هي نفسها بصورة مباشرة او غير مباشرة كالمؤثرات الخارجية ولعبة التوازنات.[6]

أما الوطن: فهو الرقعة من الارض التي يعيش عليها سكان الدولة والذي يطلق عليها نسبة الى الوطن (المواطنون) وتعني ايضا مساحة الارض التي تبسط الدولة سلطاتها عليها.[7]

والمواطنة والمواطن: مأخوذة في اللغة العربية من الوطن : المنزل الذي تقيم به وهو "موطن الانسان ومحله" والمواطن: الذي نشأ في وطن او اقام فيه وأوطن الارض: وطنها واستوطنها.[8]

---

5 رشاد عبد الله الشامي : اشكالية الهوية في اسرائيل 0 متوفر على الرابط: www. Sis. Gov.ps.

6 فاتن محمد رزاق ، علاء جبار احمد : ضعف الهوية الوطنية وتأثيرها على الامن الوطني العراقي ، متوفر على الرابط: https: // www.lasj.net

7 فائز صالح اللهيبي: اشكالية الهوية الوطنية العراقية، المصدر السابق، متوفر على الرابط: https:www.iasj.net

8 الموسوعة الجزائرية ، ملف شامل عن المواطنة (المفهوم، الاسس، الاهداف..) متوفر على الرابط: www. Politics-dz.com

اما اصطلاحاً فالوطنية : تأتي بمعنى حب الوطن في اشارة واضحة الى مشاعر الحب والارتباط بالوطن وما ينبثق عنها من استجابات عاطفية.[9]

وتعد المواطنة كمفهوم وكقيمة من مرتكز الحكم الصالح والاساس لتحقيق الهوية الوطنية ومن ثم تحقيق الانتماء الشعوري لهذا الوطن وهو ما يشكل ابرز مخرجات هذه الهوية والتي تمثل السمة الجوهرية لاي ثقافة.[10]

فمن خلال المواطنة سيجري التقليل من فكرة الانعزال الاثني وايجاد ارضية مناسبة للعمليات الاندماجية ، فبدلاً من الولاء للعشيرة او الاثنية سيكون التمحور حول ذات المواطنة بوصفها القيمة العليا الحافظة لمكانة وكرامة الجميع لان وجود المواطنة يعني وجود الهوية الوطنية العليا.[11]

والاصل في الهوية يرتبط بفكرة المواطنة في الدولة من ناحية الجنسية كظاهرة وكمبدأ قانوني، كما يرتبط بالابعاد الثقافية للشخص والمجتمع مثلما تتصل بالانتماء السياسي للدولة. كما يجب ان نتطرق الى العلاقة بين الهوية والمواطنة التي تعني الانتماء الاجتماعي– السياسي– الجغرافي للانسان الى وطن يتالف من مجتمع معين

---

9 الموسوعة السياسية : مفهوم المواطنة ، متوفر على الرابط: **political– encyclopedia.orq**

10 عبد علي كاظم المعموري : اشكالية المواطنة والهوية الوطنية العراقية عن كتاب المواطنة والهوية العراقية احتلال ومسارات تحكم ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، دار بيسان ، بيروت ،**2011**، ص **55**.

11 **د 0**عبد الجبار احمد عبد الله ، العالم لثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية ، الشؤون الثقافية العامة ، بغداد،**2010** ،ص **88**.

والاقليم الذي يقيم عليه والسلطة التي تحكمه وتمتعه بحكم هذا الانتماء بحقوق محددة وتحمله لمسؤوليات معينة.[12]

فالهوية الوطنية : هي الانتماء للارض المستقلة المحررة التي تعني الوطن ، وهي كذلك مجموعة من القيم والأخلاق يجب ان تنعكس أفعالاً بما تعنيه من استقرار في الوطن والدفاع عنه والتقيد بنظمه واحترام قوانينه.[13]

كما ان الهوية الوطنية : تعني الانتظام العام غير المشروط في الحفاظ على كل مكونات ومكتسبات ومصالح وقيم وعادات وتقاليد ونظم مجتمع يحمل أفراده الجنسية نفسها في دولة ما وفق مبدأ أخلاقي في اطار مجتمعي متماسك والالتزام بما ينص عليه الدستور والقوانين المحلية والدولية واحترام المبادئ الإنسانية المشتركة والسماح بالاختلاف وتنوع الأفكار والرأي الأخر ومعتقده ووجهة نظره ان لم يمس الاختلاف والقيم والآراء والأفكار سيادة ووحدة الوطن مع الاعتراف المطلق بأن تربية الأجيال على حب الوطن وحبها له وطاعتها لولاة الامر والتضحية للحفاظ على مكتسباته وهويته والدفاع عن أراضيه وحدوده هي مسلمات لا تقبل التفاوض وتقديم التنازلات.[14]

---

12 **د 0 عبير سهام مهدي، د. عمار حميد ياسين: اشكالية الهوية في العراق رؤية في التحديات ومستقبل بناء هوية وطنية عراقية بعد عام 2003، المجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص 396.**

13 **الهوية الوطنية ، متوفر على الرابط: https : sites.google.com**

14 **د 0 منى حسين عبيد : أزمة الهوية الوطنية في العراق، متوفر على الرابط: https//:annabaa.org**

المحور الثاني: توصيف المجتمع العراقي قبل العام 2003

الهوية الوطنية هي من بين أهم السمات المميزة للمجتمع، فهي تجسد طموحاته المستقبلية، وتبرز معامل التطور في سلوك أفراده وإنجازاتهم في مختلف المجالات والأصعدة، و تنطوي على قيم ومبادئ يجلها غالبية أبناء المجتمع تدفعهم نحو تحقيق غايات معينة؛ وعلى ضوء ذلك فالهوية الوطنية لمجتمع ما لابد أن تستند إلى أصول تستمد منها قوتها، وإلى معايير قيمية، ومبادئ أخلاقية، وضوابط اجتماعية، وغايات سامية[15].

غير إن الهوية الوطنية ليست كلاً متجانساً ومتكاملاً، فهناك دائما ثمة أنموذج مركزي يغلفها بطابع عام ليميزها عن غيرها من الهويات الأخرى سواء أكانت هويات فرعية داخل حدود إقليم الدولة، أم هويات أجنبية خارجية تؤثر فيها وتتأثر بها. وهذا الأنموذج المركزي ليس بالضرورة أن يكون جامعاً لكل العناصر والخصائص التي تشتمل عليها الثقافات الفرعية المتعايشة في نفس المكان والزمان. وفي الوقت ذاته، فإن الأنموذج ليس جامداً وغير قابل للتطوير، وإنما هو أنموذج يحمل في ثناياه عناصر إيجابية مجمع عليها، وأخرى قد تكون في معايير الهويات الأخرى سلبية بسبب اختلاف ثقافات الأفراد الذين ينتمون إلى هويات فرعية أخرى[16].

المجتمع العراقي كسائر المجتمعات المتنوعة التي يشهدها العالم، يشكل العرب فيه نسبة كبيرة من سكانه بينما يتقاسم الأكراد والتركمان وبقية الأقليات الأخرى النسب المتبقية. ونظراً للتداخل السكاني الواسع النطاق، بالإضافة إلى محيطه

---

15 حميد الهاشمي: ميكانزمات التعايش المشترك وأزمة الهوية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013، ص 30

16 ابراهيم الحيدري: المكونات الاجتماعية والثقافات الفرعية واشكالية الهوية في العراق ، في تأثيرات الايديولوجيا على الرأي العام: تأثير الخطاب الثقافي على المصالحة الوطنية، ج 1، الملتقى الفكري الاول للنخب العراقية ، بغداد ، 2009،ص 7.

الجغرافي العربي والإسلامي فقد كان العراق معروفاً بهويته العربية طيلة تاريخه وحتى صدور الدستور الدائم لسنة 2005، ولم تك هناك ثمة من مشكلة في هذا الجانب. والشواهد في هذا المقام كثيرة، لعل من بين أبرزها إن قادة ثورة العشرين، الشيعة منهم خاصة كانوا السباقون في الموافقة على فيصل بن الحسين ليكون ملكاً على العراق على الرغم من وجود شخصيات أخرى رشحت لهذا المنصب، كان أبرزهم عن الشيعة، الشيخ طالب النقيب، وهو نقيب أشراف البصرة. وترشح عن السنة الشيخ خزعل أمير المحمرة. وتكريساً للهوية العراقية، فقد تعالت أصوات نادت بشعار (العراق للعراقيين) معارضة بذلك ترشيح فيصل بن الحسين كونه غير عراقي[17]. وعلينا أن نتذكر إن القائد "صلاح الدين الأيوبي" مازال يتصدر قائمة الأبطال الذين زينوا تاريخ العراق بشجاعته وفروسيته النادرة على الرغم من كونه ليس عربياً وإنما كردي القومية، لكنه عراقي الأصل والمنبع.

وعلى صعيد العلاقات البينية، هنالك سمة مميزة تميز بها المجتمع العراقي وهي سمة قبول الآخر والتسامح معه على عكس ما يشاع من قبل دوائر متعددة عن طبيعته العنيفة والدموية، فهاتان الصفتان لم تمارسها التنوعات العراقية ضد بعضها البعض الآخر بأي شكل من الأشكال، ولم يسجل التاريخ إندلاع معارك كبيرة أو ثارات تركت بصماتها المخجلة في النسيج الإجتماعي بين القبائل العربية والكردية أو بين العرب والتركمان أو بين المسلمين والمسيحيين أو بين المسلمين العراقيين فيما بينهم، أو بينهم وبين الأيزيديين، باستثناء المجازر التي ارتكبت في العهد الجمهوري والتي كانت بدوافع أيديولوجية تقف وراءها أياد حكومية[18].

---

17 3 حميد الهاشمي: ميكانزمات التعايش المشترك وأزمة الهوية، المصدر السابق ، ص.

18 د. صادق الاسود، د. عبد الرضا الطعان : مدخل الى علم السياسة ، مطبعة جامعة الموصل، الموصل ، 1986، ص 321– ص 322.

ففي العراق سمات مشتركة تجمع أبناء الشعب العراقي بوطنهم ، ولا يتناقض ذلك مع انتماءاتهم القومية والقبلية والدينية والمذهبية ، فالجميع يشعر باحترام كل هذه الانتماءات ، فقد شكل التراث العربي الاسلامي معيناً رئيسياً لغالبية المجتمع العراقي ، ممثلاً بالاحساس بوحدة الهوية التاريخية ، وهي وحدة يمتزج بها الوجدان الاجتماعي والوجدان الروحي ، لذا نستطيع القول أن الهوية الوطنية العراقية ورثت هوية الحضارة العربية الاسلامية ، بكل محتواها الفكري والاجتماعي وبكل صمودها التاريخي امام الغزوات والتحديات التي تجابهها.[19]

ولا سيما ان غالبية المجتمع العراقي وبنسبة تزيد على 90% ينتمون الى الديانة الاسلامية ، وان المكون العربي في العراق يشكل اكثر من 80% من دون ان يعني ذلك ان هناك تمترساً عربياً ضد القوميات او الأديان الاخرى، لان الدين الاسلامي والعروبة يؤمنان بالتسامح والتعايش السلمي مع القوميات والاديان الاخرى.[20]

ومن دون الدخول في تيه التفاصيل والسرد التاريخي للأحداث، فإن ما يود الباحث الوصول إليه في هذا الإيجاز السريع هو إن هنالك كماً هائلا من الانسجام والوئام والسلام الاجتماعي بين أطياف الشعب العراقي حتى يمكن أن نطلق وصف "الديمقراطية الاجتماعية" على العلاقة التي تؤطر أبنائه على اختلاف انتماءاتهم الفرعية. فقبيلة كبيرة من قبائل العراق كالبيات تراها عربية في مكان وتركمانية في مكان آخر وكردية في مكان ثالث... وقبائل أخرى عربية أيضا، تراها شيعية في مكان وسنية في مكان آخر، والشواهد ليست قليلة، بالإضافة إلى التزاوج والتصاهر بين مختلف أطياف المجتمع مما زاد من أواصر اللحمة الوطنية.

---

19 المصدر نفسه ، ص 323– ص 324.

20 فائز صالح اللهيبي: اشكالية الهوية الوطنية العراقية، المصدر السابق، متوفر على الرابط:
https:www.iasj.net

وتأسيسا على ما تقدم، يمكن أن نعمم استنتاجاً مهما هو أن التسامح سمة واضحة في المجتمع العراقي وأن التعايش السلمي وقبول الآخر كان السمة السائدة بين تنوعاته العرقية والدينية على مر الأزمنة. أما الموضوع الطائفي، فمع الإقرار بانقسام المسلمين العراقيين إلى سنة وشيعة إلا إن درجة الإحباط أو الشعور بالمظلومية التي أصابت هذا الطرف أو ذاك جراء بعض الممارسات الحكومية الخاطئة لم يؤدِ إلى تصاعد حالة احتقان طائفي بين الطرفين، فقد استمرت الزيجات المختلطة بين العوائل العراقية المسلمة العربية وغير العربية، واستمر التداخل والعمل المشترك على الصعيد الإنجاز الوظيفي والتجاري والحرفي.. إلخ، ناهيك عن الإمتثال للسلطة المركزية وقوانينها، والتعايش السلمي والتنقل والسكن في أماكن مختلفة من مناطق العراق.

وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن ما عزز الهوية الوطنية العراقية وبلورها على مدى تاريخ الدولة العراقية الحديثة وكرس سماتها وخصائصها يتمثل بمشاركة جميع أطياف الشعب العراقي في المعارك المصيرية التي خاضها الجيش العراقي سواء تلك التي كانت دفاعاً عن القضايا العربية أم تلك التي خاضها دفاعاً عن سيادة العراق ووحدة أراضيه. كذلك يمكن أن نلحظ وقع الهوية الوطنية العراقية الجامعة في النصوص الأدبية والشعرية التي تتغنى بحب العراق أو تلك التي تدعو إلى التآخي بين مكونات المجتمع، سواء تلك التي تكتب باللغة العربية الفصحى أم باللهجات المحلية أم تلك التي تكتب باللغات الأخرى من كردية وتركمانية وآشورية، وغيرها.[21]

المحور الثالث: الهوية الوطنية العراقية بعد العام 2003

لقد شهد العراق صبيحة التاسع من نيسان 2003 تغييراً سياسياً جذرياً تسبب بسقوط النظام السياسي السابق وتفكك بنيته ومؤسساته، مما نتج عنه ظهور حالات من الإنفلات الأمني والأخلاقي، وبرزت حالات لم تكن مألوفة في ثقافة المجتمع، كالإنتقام وتصفية الحسابات الشخصية خارج الأطر القانونية. وفي ظل غياب القانون وسلطة الدولة

---

21. حميد الهاشمي: ميكانزمات التعايش المشترك وأزمة الهوية، المصدر السابق ص 3– ص 4

بُعيد سقوطها بأيدي المحتل، ظهرت حالات من الخطف والقتل والتهجير المنظم على الهوية، وغيرها من أساليب العنف المستهجنة والمرفوضة، مما استدعى الأمر عند غالبية أبناء المجتمع إلى الإنكفاء باتجاه هوياتهم الفرعية طلبا للحماية. فظهرت بشكل بارز في مفردات الحياة اليومية: العشائرية والطائفية بل وحتى المناطقية، وغيرها من المسميات التي عادة ما يركن الفرد إليها كلما شعر بخطر يهدد حياته[22].

ومما عزز هذا التوجه وكرس له ومن ثم قننه في تشريعات أصبحت ملزمة، هو ما أسست له القوى المحتلة:

1. مجلس الحكم:

أعلن عن تأسيس مجلس الحكم العراقي يوم 13/ تموز/ يوليو 2003 اثر قرار صادر عما سمي حينها بـ " سلطة الائتلاف المؤقتة " في العراق بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ممثلة بالحاكم الامريكي "بول بريمر" وقضى القرار حينها بتعيين 25 عضواً وبالقاء نظرة شاملة على اعضاء مجلس الحكم وخلفياتهم، تبين انه أريد للمجلس ان يكون طائفياً، حيث شمل المجلس على تعيين 13 عضواً من الشيعة، وخمسة أعضاء من السنة ، وخمسة اعضاء من الاكراد[23]، وعضو مسيحي واحد ، وتركماني واحد وثلاث من النسوة.

فهذا المجلس كان قد تأسس على أساس قومي . ديني . مذهبي، حتى أنه لم يراعِ وجود جهات علمانية لا شأن لها بالتقسيمات التقليدية بدعوى إشراك جميع فئات المجتمع العراقي في العملية السياسية. لكن هذا الأمر ضرب الهوية الوطنية العراقية في الصميم لأنه حول الإستقطاب المجتمعي الأفقي إلى آخر عمودي، مما أعاد إحياء الروابط الأولية وتعظيمها

---

22 للاستزادة ينظر سهاد عبد الحسين عبد الامير: الواقع السياسي في العراق بعد العام 2003، متوفر على الرابط: aw_arab.com /wwww

23 مجلس الحكم الانتقالي... بداية الحكم الطائفي في العراق، متوفر على الرابط: yaqein.net //https:

على حساب الرابط الجمعي الوطني، فغيب المستوى المعنوي من الهوية الوطنية للفرد العراقي وجعله يتوجه نحو ولاءاته الفرعية التي هي الأخرى ليست على لون واحد وإنما متعددة.[24]

2. الأحزاب والحركات والتيارات السياسية:

امتلأت الساحة السياسية بالعديد من هذه التشكيلات، وأغلبها عمل منذ البداية على إثبات حضور هويتها الفرعية بكل قوة مانحين إياها بعداً وتعبيراً سياسياً بشكل يطغي حتى على الهوية الوطنية. فتحول الإستقطاب المجتمعي إلى عامودي يؤكد على الخصوصية الفرعية، وبالنتيجة انقلبت الجماعات الإجتماعية المكونة للمجتمع العراقي إلى ما يشبه الأحزاب السياسية لها صفة إجتماعية حصرية: أحزاب شيعية وأخرى سنية وثالثة كردية ورابعة تركمانية وخامسة مسيحية.. وهكذا، وجميعها يؤسس للتمايز ويسعى بكل قوة إلى تثبيته، مما نتج عنه تسييس للهويات الفرعية وإعطائها زخماً جعلها تسمو على الهوية الوطنية الجامعة.[25]

كما ساهمت بعض القوى والاحزاب السياسية العراقية على تفتيت الهوية الوطنية خصوصاً عندما تطالب باتخاذ موقف حاسم أزاء الاحداث المصيرية التي يمر بها البلد، فهي تعيش في تناقضات على الصعيد الايديولوجي لايمكن فهم اطرها او هويتها او تجديد منطلقاتها او التنبؤ بقراراتها مستقبلاً.[26]

---

24 د. هشام حكمت عبد الستار: الديمقراطية وأزمة المجتمع المدني في العراق، ورقة قدمت الى ندوة قسم النظم السياسية والسياسات العامة ضمن الموسم الثقافي العلمي لكلية العلوم السياسية – جامعة النهرين للمدة 7/11/2009 –24/11/2009، الأعمال الكاملة، تحرير أ. د. منعم صاحي العمار، بغداد 2010، ص 71– ص 72.

25 د. هشام حكمت عبد الستار: الديمقراطية وأزمة المجتمع المدني في العراق، المصدر نفسه، ص 71 –ص 72.

26 رائد فوزي احمود: الاحزاب السياسية في الوطن العربي واشكاليات العلاج عن كتاب: مجموعة باحثين: الدولة الوطنية المعاصرة ازمة الاندماج والتفكك،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت 2008 ، ص 136.

واذا ما كانت لديها ايديولوجية فهي بديلة عن الهوية الوطنية ، وتكون قد ساهمت عن عمد في تسريع وأذابة وانحلال الروابط الاجتماعية وتفاعلاتها المعضدة للمجتمع.[27]

الدستور: يمكن تعريف الدستور بأنه ((مجموعة القواعد الاساسية التي تحدد شكا الدولة، وترسم قواعد الحكم فيها وتضع الضمانات الاساسية لحقوق الافراد وتنظيم سلطاتها العامة ، مع بيان اختصاصات هذه السلطات)).[28]

وهو العقد الاجتماعي الذي صوت غالبية العراقيون عليه، جاء ليقنن هذه التقسيمات العمودية، وليؤكدها في أكثر من موقع: **في الهوية الدينية، في الهوية العربية، في تكريسه للمذهبية، في دعمه للعشائرية، في تقويته للأطراف على حساب المركز الذي يعد هذا الأخير الحصن المدافع عن الهوية الوطنية، وكما يأتي:**

1. الهوية الدينية:

حدد الدستور النافذ في مبادئه الأساسية بأن الإسلام هو دين الدولة ومصدر أساس لتشريع القوانين، وانه يضمن الحفاظ على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي بالإضافة إلى ضمانه لكافة الحقوق الدينية لأبناء الديانات الأخرى، بالإضافة إلى ورود فقرات تنص على عدم جواز تشريع قوانين تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وأخرى لا تتعارض مع مبادئ الديمقراطية وثالثة ألا تتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية للمواطن العراقي.[29]

---

27 عبد علي كاظم المعموري: اشكالية المواطنة والهوية الوطنية العراقية عن كتاب المواطنة والهوية العراقية احتلال ومسارات تحكم، المصدر السابق، ص 69.

28 د 0 عبد الكريم علوان: النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن – عمان ، 2010، ص 255؛ كذلك ينظر د 0 سلمان محمد الطماوي: النظم السياسية والقانون الدستوري، 1988، ص 11.

29 الفقرات أ، ب، ج، من المادة (2/ اولاً) من دستور العراق لعام 2005.

إن النص على المرجعية الإسلامية كمصدر أساس لتشريع القوانين لم ينفي وجود سلطات مدنية ذات طابع مؤسساتي حديث وتشريعات وضعية تنظم الحياة العامة. فقد نص الدستور العراقي النافذ على مجموعة الحقوق والحريات التي تزخر فيها غالبية الدساتير الديمقراطية، ولكن المشرع لم يبدد القلق من أن يكون الدستور نفسه مقيداً لهذه الحقوق والحريات التي نص عليها صراحة.

وبنظرة فاحصة إلى ما ورد في الدستور بخصوص الهوية الدينية يمكن ملاحظة إن المشرع قد أربك حالة التنوع الديني والمذهبي وأزم العلاقة بين دين الأغلبية والديمقراطية الناشئة. ومما يسجل من نقد على هذه المادة: إنها صعبة التطبيق نظراً لإختلاف الرؤى الدينية بشان النصوص والمعتقدات، اللهم إلا إذا أنشأت دوراً للعدالة تعنى بشؤون كل دين ومذهب وهو ما قد يضر بأواصر اللحمة الإجتماعية ويسمح بتعميق الانقسام الديني والمذهبي. بل إن الدستور كان مربكاً غاية الإرباك عندما لم يجيز تشريع قوانين تتعارض مع أحكام الإسلام، أو سن تشريعات تتعارض مع مبادئ الديمقراطية، متغافلاً العلاقة المأزومة أساساً بين الإسلام بوصفه حاملاً لشريعة إلهية والمبادئ الوضعية للديمقراطية وحقوق الإنسان. والأكثر من ذلك فأن أحكام الإسلام نفسها وخصوصاً في القضايا التي فيها تفاصيل مذهبية غير مجمع عليها بعد.[30]

وإذا كان المشرع قد سعى لتدارك الحالة المربكة التي خلفتها هذه المادة، فإنه في موضع آخر نص على حرية العراقيين في التزام أحوالهم الشخصية حسب دياناتهم ومذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم[31]**. لكننا هنا نؤكد ما سبق أن أشرنا إليه من إن**

فالح عبد الجبار، التوافقية والدين والدولة وهوية العراق، في: مجموعة باحثين، مأزق الدستور (نقد وتحليل)، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2006، ص 107؛ كذلك ينظر علاء خالد غزالة، الدين والدولة في الدستور، في مجموعة باحثين: أوراق ديمقراطية: آراء في الدستور العراقي، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية العدد 6(أكتوبر/تشرين الأول 2005) ستوكهولم، 2005، ص 23.

هذا النص يعزز من الفرقة والتنابذ بين أبناء الديانات المختلفة، وحتى بين أبناء الدين الواحد الذين ينتمون إلى طوائف ومذاهب مختلفة.

ب. الهوية العربية:

عكس النص الدستوري المتعلق بهوية جمهورية العراق ضبابية وإرباك واختلاف ما برح الباحثون في هذا الشأن يتندرون بها. فما ورد في النص من إن العراق دولة تتعدد فيها الأديان والمذاهب والقوميات، وهي جزء من العالم الإسلامي، وعضوة مؤسسة وفعالة في جامعة الدول العربية[32].

يلاحظ إن المشرع قد تجاوز مشاعر أبناء المجتمع غير المسلمين عندما أشار إلى انتماء العراق للعالم الإسلامي، وكأن في ذلك إشارة يفهم منها ضمناً بأن غير المسلمين ليس لهم مكان في هذا العالم أو على الأقل في العراق. وبنفس القدر من التجاوز غير المسبوق الذي طال هوية العراق العربية غير مبالٍ بمشاعر الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب العراقي الذين ينحدرون من أصل عربي، واكتفى بضم العراق إلى منظمة إقليمية ليس لها صفة الدوام، خاملة إقليمياً، والإنضمام إليها أو الانسحاب منها لا يلغي عروبة الدولة ولا يؤكدها.

ج. تكريس المذهبية والفئوية والقبلية:

استخدم المشرع لغة تكرس للمذهبية عندما سمح لأتباع الديانات والمذاهب الحرية في ممارسة شعائرهم الدينية، ثم خص منها بالذكر شعائر مذهب بعينه دون غيره، وفي ذلك تمييز واضح. وكان الأجدر وضع صياغة تنص "إن الدولة تكفل ممارسة الشعائر الدينية لكافة مواطنيها".

---

31 0 2005 الفقرة ثانياً من المادة 2 من دستور العراق لعام

32 0 2005 المادة 3 من دستور العراق لعام

أما على صعيد الفئوية، فقد أشار الدستور إلى تشكيلة القوات المسلحة وسائر الأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي[33]. ومما لا شك فيه إن ذلك يعطي صورة للمتلقي من أن القوات المسلحة التي يفترض أن تكون مؤسسة وطنية تسهم في صهر مختلف ألوان الطيف الإجتماعي في بودقه واحدة تعلي من شأن الولاء للهوية الوطنية، إلا إن استخدام مفردة "مكونات" يعطي انطباعاً بأن هذه الأجهزة ليست سوى تشكيلات عسكرية تضم مختلف القوميات والديانات والطوائف، وربما يتطور الأمر ليشمل القبائل والعشائر على أساس إنها جميعاً تندرج تحت تعبير "مكونات". إن هذا يضر بالوحدة الوطنية، من جهة؛ ومن جهة أخرى، ينافي التوجه نحو ترسيخ حقوق المواطنة. وكان حرياً بالمشرع أن يستخدم مفردات أخرى كمفردة "مواطنوا" أو "أبناء" الشعب العراقي لتعطي تطمينات لكل فئات المجتمع بأن هذه المؤسسات هي تعمل على صيانة أمنهم من دون تمييز[34]. ناهيك عن إن هذه التشكيلات ستربك عمل المؤسسة الأمنية وتضعف من أدائها بسبب تعدد الولاءات التي ستتحصل نتيجة ذلك، ويصبح كل فصيل تابع لجهة غير الجهات التي تتبع الفصائل الأخرى ولا يأتمر بأوامرها.

وأما على صعيد تنمية الروابط التقليدية والإعلاء من شأنها وهويتها على حساب الهوية الوطنية الجامعة، ونقصد هنا إلتزام الدولة المتعلق بالنهوض بالقبائل والعشائر، وهو أمر يتنافى وإرساء دعائم الديمقراطية ودولة القانون والمؤسسات. فالثقافة السياسية التقليدية المتجذرة في نفوس ذوي التوجهات القبلية والعشائرية هي من دون شك تختلف عن تلك الثقافة السياسية المدنية التي تسود أروقة مؤسسات النظام السياسي،

---

33 0 2005 أ / اولا من المادة 9 من دستور العراق لعام

34 عامر حسن فياض، ديمقراطية العرب: البحث عن هوية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2013 ، ص 96.

سواء الرسمية منها أم غير الرسمية. لا بل إن القبلية أشد خطراً على المجتمع المديني وأكثر فتكاً به، فهي تذهب بالمجتمع بعيداً وتحشره في زاوية التمزق والانهيار، فأصحاب الثقافة السياسية التقليدية لا ينظرون إلى المجتمع إلا بقدر ما يحقق مصالحهم الضيقة، ولما كانت الهوية العشائرية هي جزء من الهوية الوطنية الجامعة فالولاء لها سيكون مقابل الولاء للوطن، الأمر الذي يقود بالتالي إلى نشوء تحزبات وصراعات وجماعات تسعى إلى إضعاف سلطة الدولة لصالح سطوة العشيرة.[35]

د. تعظيم صلاحيات الأطراف على حساب المركز:

ونشير هنا إلى العلاقة الدستورية بين السلطة الإتحادية وسلطة إقليم كردستان والأقاليم الأخرى التي يمكن أن تنشأ في المستقبل. فقد منح الدستور النافذ صلاحيات للأقاليم على حساب المركز أكثر بكثير من تجارب الفدراليات الأخرى[36]. ومنها التجربة الأمريكية التي خاضت حرباً أهلية طاحنة كان من بين أسبابها الصلاحيات الواسعة التي منحت للولايات على حساب السلطة الاتحادية، الأمر الذي هدد في حينه بانفراط عقد الولايات المتحدة، فمنحت على إثر ذلك العاصمة والكونغرس صلاحيات حفظت وحدة البلاد. بينما ما زالت البرازيل تواجه مشاكل وعوائق بعضها اقتصادية وبعضها الآخر مؤسساتية بسبب من غياب آلية للتعاون واضحة بين المركز والأقاليم.[37]

35 ظاهر محسن هاني ونعيم حسين كزار، الدولة والمواطنة: نحو مفهوم مركب للهوية الوطنية العراقية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 24، العدد 1، بابل، 2016، ص 552 0

36 See Dr. Husham Hikmat Abdulsattar and Dr. Ahmed Adnan Kadhim, The Intergovernmental Relations in Federative Iraq (An Assessment Vision to the Relationship between Baghdad and Erbil), Journal of International Studies, No. 61, (April 2015), University of Baghdad, PP. 132 – 136.

أما بخصوص تأسيس مكاتب للأقاليم والمحافظات في البعثات الدبلوماسية العراقية في الخارج، فذاك أمر انفردت به التجربة البلجيكية واستنسختها التجربة العراقية من دون أن يدرك المشرع العراقي حجم المشاكل التي ستنتج في هذه البعثات في حالة تطبيق هذه الفقرة الدستورية وخصوصا إذا ما تشكلت أقاليم أخرى في المستقبل[38].

وبهذا الشكل يمكن القول إن الدستور العراقي الدائم لسنة 2005 احتوى على عللٍ جمة تحول دون التقاء العناصر الحضارية والثقافية المتناظر للخروج بمشتركات يمكن التأسيس عليها في بلورة هوية وطنية جامعة. كما إنه ليس هنالك من دستور يحوي كل هذه العلل وهو يسعى إلى إرساء دعائم الديمقراطية ودولة القانون والمؤسسات.

المحور الثالث: كيف السبيل إلى ترميم هويتنا الوطنية؟

إن الدول ما أن تستكمل أركانها وأسسها تبدأ بخلق أمة عن طريق زرع شعور في نفوس أبنائها بالإستمرارية التاريخية[39]. ما يعني إن الدولة بنظامها السياسي الذي يقوم على الوظيفة التكاملية بين مؤسساته الرسمية وغير الرسمية مسؤولة مسؤولية مباشرة من

37 See Dr. Husham Hikmat Abdulsattar, Federative Brazil: From Authoritarianism to Democracy, Zanco Journal of Humanity Sciences, No. 46, Salahaddin University, Erbil, 2010.

38 د. هشام حكمت عبد الستار، فدرالية العراق: قراءة سياسية لنصوص الدستور النافذ، بحث مقدم إلى مؤتمر (الفيدرالية في العراق: الواقع والمستقبل) الذي نظمته كلية القانون والسياسة. جامعة صلاح الدين بالتعاون مع جامعة ديباول الأميركية ومكتب إقليم كردستان للدراسات الفيدرالية للمدة 28. 29/ نيسان/ 2010، أربيل.

39 د. إبتسام محمد العامري: العلاقة بين الثقافة السياسية والهوية الوطنية: دراسة مفاهيمية، مركز العراق للدراسات، متوفر على الرابط: http://www.markazaliraq.net

ترميم الهوية الوطنية. لذلك نعتقد إن من بين ما ينبغي فعله لأجل الوقوف على استحقاقات المرحلة الراهنة والقادمة وفي المقدمة منها ما يحتاجه المجتمع العراقي في سبيل ترميم هويته الوطنية، الآتي:

1. **إجراء تنقيح لبعض مواد الدستور المتعلقة بهوية الدولة والمواد الأخرى التي يركز التعبير فيها على مفردة "المكونات" والإستعاضة عنها بمفردات أخرى من قبيل "الشعب" أو "المواطنون" وبالصيغة التي تطمئن أبناء الشعب بأنهم جميعاً على اختلاف أصولهم وانتماءاتهم الفرعية متساوون أمام القانون ومتساوون بالحقوق والواجبات. وعلى الصعيد نفسه، ينبغي أن يكون هناك إعادة نظر بما يتعلق بدين الدولة الرسمي. إذ ليس للدولة دين، فهذا الأخير هو ما يعتنقه الشعب بوصفهم بشر، وما على الدولة سوى تبني عقداً إجتماعياً يحفظ هيبة الأديان التي يعتنقها أبناء الشعب من دون تمييز أو اعتبار لأغلبية هذا الدين أو ذاك.[40]**
2. **وعلى المستوى السياسي يتطلب سياسات بناء الهوية الوطنية في العراق بالدرجة الاساس الالتزام بدولة مدنية ديمقراطية حديثة ترتكز على حكم القانون ، وتعمل على احترام حقوق الانسان وحرياته بما في ذلك ضمان استمرار وجود التعددية السياسية (تعددية حزبية ، تعددية رأي ، صحافة حرة)، كذلك ينبغي ضمان وجود مؤسسة تشريعية فعالة قادرة على تمثيل مصالح الشعب العراقي والتعبير عن مطالبه انطلاقا من مبدأ حفظ حقوق المواطنة بشكل متساوي للجميع ، فلا يمكن لحقوق المواطنة التي تشكل الركن الأساسي الذي تقوم عليه الهوية الوطنية أن تتحقق الا في ظل وجود نظام سياسي يعتمد على المشاركة في اتخاذ القرار ، او بمعنى أخر من خلال**

---

40 للإستزادة ينظر عبد الحسين شعبان: رؤية في مشروع الدستور العراقي الدائم، المستقبل العربي، العدد **320.**، (تشرين الأول/أكتوبر **2005**) بيروت ،ص **100**

نظـام سياسـي يقـوم علـى إرادة مجتمعيـة يركـن إليهـا ويفسـح لهـا المجـال للمشاركة الفعالة في صنع القرار0[41]

3. **نخبـة قـائدة مؤمنـة حقاً بانتمائهـا الـى هويتهـا العراقيـة ومدركـة لمـا يمكـن لهـذا الإيمان ان يحققه من نتائج ايجابية.**
4. **القوة من الداخل الى الخارج وليس العكس ، بمعنى إدراك ان كل تعكز من أي طرف داخلي على قوة خارجية لتحقيق مصلحة أنية ضيقة لا يمنح أي طرف قوة حقيقية، وانما قوة وهمية لمصلحة الخارج تخلق مزيدا من التشتت والضعف في الداخل، وتقود الى تمزيق الهوية الوطنية بذرائع شتى[42].**
5. **نشر ثقافة المشاركة، إن العلاقة التي تربط الثقافة السياسية بالهوية الوطنية واضحة ومحددة، فالمجتمعات التي تسودها ثقافة سياسية مشاركة نجد أن مواطنيها سباقون للمشاركة في الحياة العامة ويسهمون في النهوض بمستوى مجتمعهم ويتميزون على من سواهم بالولاء العميق لوطنهم مما يعزز من هويتهم الوطنية. أما المجتمعات التي تسودها ثقافة سياسية خاضعة فنجد أن أفرادها لا يأبهون بالمساهمة في الحياة العامة،" ونطاق اهتمامهم وتأثيرهم لا يتعدى عائلاتهم والمقربين منهم، فهم عادة لا يثقون بالسلطة السياسية لما يرونه فيها من أداة لتحقيق منافع القائمين عليها، ولذلك، فهم يتميزون بقلة ولائهم لوطنهم مما يضعف من هويتهم الوطنية".**

---

41 **د 0 عامر حسن فياض : احجار كريمة في مستنقع آسن حول الثقافة واشكالية التحول الديمقراطي في العراق المعاصر ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد 317، كانون الثاني / 2006، ص 115.**

42 **د خالد عليوي العرداوي : انجاز الهوية الوطنية أعادة اعتبار للمواطنة العراقية ، متوفر على الرابط: annabaa.orq //https**

6. **توظيف المناسبات الدينية والقومية في تعزيز الهوية الوطنية وذلك بجعل هذه المناسبات تأخذ صفة الوطنية قبل أن تكون مناسبات تعنى بفئة دون أخرى، وحث وسائل الإعلام على إبراز المشتركات واستحضار السوابق والوقائع التاريخية التي تدعم تمتين الأواصر بين أباء المجتمع.**[43]
7. **دعم المهرجانات والفعاليات ذات الطابع الوطني الجمعي.**
8. **تعزيز دور العامل الإقتصادي في بلورة هوية وطنية جامعة من خلال إيجاد مشاريع مشتركة بين المحافظات والإقليم بالشكل الذي يجعلها معتمدة على بعضها البعض من حيث وفرة الموارد الأولية التي تمتاز بها محافظة ما دون الأخريات أو الأيدي العاملة الماهرة أو بالمساهمة المالية بصيغة الإستثمار**[44]
9. **العمل على توجيه الانظار الى المستقبل بسياقات عملية كالشروع في مرحلة اعادة الاعمار ، تلك المهمة من شانها ان تقلل الشكوك المتبادلة بين الاطراف على خلفية النظر الى الماضي وما يثيره من نزعات استعداء وثأر وانتقام.**[45]
10. **العيش المشترك، ونقصد به إعادة إحياء المناطق السكنية المختلطة التي شهدت تطهيراً وتهجيراً قسرياً وذلك لبعث الثقة والألفة والإنسجام بين مختلف المكونات العراقية.**

---

43 **د. هيفاء أحمد محمد، إشكالية الهوية الوطنية العراقية، مجلة دراسات دولية، العدد الثالث والخمسون، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، جامعة بغداد، ص 17.**

44 **عبير سهام مهدي، عمار حمبد ياسين ، اشكالية الهوية في العراق ، المصدر السابق ، ص 414.**

45 **د 0 ياسين البكري: الهوية الوطنية العراقية... منظور المخاوف ومسارات البناء ، الحوار المتمدن ، العدد 2576، اذار /2009، ص 3.**

11. التشجيع على الزواج المختلط لما له من ميزات جمة، ليس أهمها من كونه يعزز الترابط الإجتماعي ويوجد أجواء تفسح المجال للتسامح وقبول الآخر المختلف.

ربما تكون هذه الورقة قد حملت بين ثنايا سطورها نظرة تشاؤمية، مما يستدعي البعض منا من طرح تساؤل مشروع فيما إذا كان هناك ثمة من فرصة لترميم الهوية الوطنية العراقية؟.. الجواب لا مناص من أن يكون بالإيجاب إذ يكفي الإشارة إلى ما نص عليه الدستور العراقي النافذ من حق المحافظات في تكوين أقاليم خاصة بها على غرار إقليم كردستان، نجد أن محاولات الأقلمة على مختلف أشكالها قد واجهت معارضة شديدة من جانب الشعب العراقي ومن مختلف إنتماءاته. كذلك بالنسبة إلى محاولات الإنفصال التي تسعى إليها حكومة إقليم كردستان.

وهكذا فإن هذا التنوع ليس بجديد على العراق وليس العراق من أوجده بل أوجدته قسراً بريطانيا لتجمع فيه هذه الأطياف المختلفة لتكون سوية على هذه الرقعة الجغرافية كما يدعي البعض من دعاة التفتيت، فالعراقيون على مختلف إنتماءاتهم الفرعية قد عاشوا هنا على هذه الأرض في أمن ووئام.

الخاتمة:

قياساً بالكثير من الدول الملونة عرقياً ودينياً ومذهبياً، فإن العراق ربما يعد من بين الدول التي تشهد تنوعاً أقل بكثير من غيره، وربما يتفوق عليها من حيث أن القاطنين لأرض العراق هم من أصحابها الأصليين، الأمر الذي يدحض المنطق الساعي إلى جعل العراق حالة متفردة تحوي التنوع المتناقض المتصارع. فالمشكلة في هويتنا الوطنية لا تعود بالدرجة الأساس إلى التنوع الذي يزخر به المجتمع العراقي بقدر ما تكمن بأسس الدولة وأركانها منذ تأسيسها، ومن ثم إعادة تشكيلها بعد العام **2003**.

ولأجل إعادة ترميم الهوية الوطنية العراقية الجامعة يتطلب الأمر الإتفاق على حزمة من المبادئ، وبناء مؤسسات وتوظيف أدوات وآليات تضمن تطبيقه على ارض الواقع، وكذلك لابد من وجود حدٍ أدنى من

الحقوق للمواطن ينبغي مراعاتها، وهي الحقوق القانونية والدستورية، وضمانات للمشاركة السياسية الفعالة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمكن المواطن من التعبير عن رأيه ومصالحه بحرية، حتى يكون للمواطنة معنى، ويتحقق بموجبها انتماء المواطن وولاؤه لوطنه، وتفاعله الإيجابي مع مواطنيه نتيجة القدرة على المشاركة الفعالة والشعور بالأنصاف وارتفاع روح الوطنية لديه عند أداء واجباته. كل ذلك سيوجد من دون شك ثقافة سياسية مشاركة تسمو على الثقافات الأخرى تسهم في بلورة هوية وطنية جامعة تحظى برضاء الغالبية العظمى من أبناء العراق على اختلاف ألوانهم وعقائدهم وانتماءاتهم الفرعية.

ABSTRACT

National Inclusive Identity of a certain society does not necessarily mean that people of such society descend from mono-national, religious, sectarian, or linguistic origins. This diversity does not also mean that the society's main groups have the right to establish an independent state or autonomy based on one of these sub-identities. The concept of National Inclusive Identity in the contemporary states which is made out of the cultural diversity brings harmony among the society's main groups and give them the chance to co-exist .

This may lead to the following conclusion: It is so necessary to reconstruct the Iraqi National Inclusive Identity that has been damaged after 2003. This requires to provide the basic legal and constitutional rights which ensure an active political contribution by all people. The economic, social, and political rights should also be provided, these rights can only be achieved by constructing, and making using of the governmental institutions to get these rights applied.